

إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي

سعيد شواهنة

تلخيص:

يناقش هذا البحث معيارين من معايير ضبط الصيغة البنيوية وإمكانية إحلال أحدهما مكان الآخر تساوقاً مع الدراسات اللغوية الحديثة، وهذان المعياران هما: الميزان الصرفي الذي قامت النظرية الصرفية على تنبيهه في ضبط البنى اللغوية، وحددت مجالاته في الاسم المتمكن والفعل المتصرف، واللغة العربية لغة معيارية في صرفها ونحوها والمعيار الآخر هو المقطع الصوتي الذي طفا على سطح الدراسات اللغوية في المستوى الصوتي وتفسير بعض البنى الصرفية وضبط هذه البنى ضمن النسيج المقطعي المقبول في النظام اللغوي والمقطع الصوتي يقوم بتمثيل المنطوق تمثيلاً تاماً وهو قادر على استيعاب البنى اللغوية كافة.

تنامت الدراسات اللغوية الحديثة التي تجعل الأنظار اللغوية القديمة بمختلف مستوياتها موضوعاً للبحث والمساءلة، وليس المقصود من ذلك لِيّ ذراع القديم لإجباره على الدخول في بوتقة الدراسات المعاصرة أو طمس معالمه لتستبدل بها إرهاصات الحداثة بعيداً عن التأصيل القديم التي قامت عليه النظرية اللغوية العربية، فالبحوث التي يكون هذا وكدها لا تقدم ما يرتجى منها، وإنما تهدف هذه الدراسة إلى المزاوجة بين القديم والحديث، واستشراف المقطع الصوتي وعلاقته بالميزان الصرفي. قبل الشروع في بيان المصطلحين موضع الإشكال نجد لزاماً علينا أن نحدد حد علم الصرف وموضوعه لدى القدماء ليكونا ركيزة ننطلق منها لحل إشكالية البحث.

ماهية علم الصرف

الصرف لغة: هو التقليب والتغيير ومنه تصريف الرياح أي صرفها من جهة إلى أخرى¹ أما في الاصطلاح فقد ورد هذا المصطلح في مظان القدماء متأرجح الدلالة بين أمرين:

- 1- صرف الكلمة الواحدة على وجوه شتى.
- 2- تحويل الكلمة إلى صيغ مختلفة لضروب من المعاني.

¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة نبر

والضرب الأول ما عرف عند ابن جني بمسائل التصريف حيث قال: "وذلك عندنا على ضربين: أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق به، والآخر التماسك الرياضية به والتدرب بالصنعة فيه. الأول نحو قولك في مثل جعفر من ضرب: ضرب¹".

وورد في موضع آخر حيث يقول: التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب) فتبني منه مثل (جعفر) فتقول (ضرب) ومثل (قمطر)، ومثل (درهم) (ضرب)... أفلا ترى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة²"

وقال سيبويه في الضرب الثاني "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة"³. فنجد هذا التغير يتعلق بمعنى البنية الصرفية، وهناك تغيير يعتري البنية لغرض شكلي يتعلق بتحويل أصل البنية أو بالتفاعل الصوتي، أو بالسهولة، أو بالثقل، ومنه ما جاء عند ابن السراج في أصوله كالزيادة والحذف والإدغام والبدل، يقول في ذكر التصريف: "هذا الحد إنما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغير وهي تنقسم خمسة أقسام: "زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام وله حد يعرف به"⁴.

وبقي مصطلح علم الصرف غير واضح الدلالة حتى جاء ابن الحاجب وشارح شافيته فقد حده ابن الحاجب بقوله "التصريف علم بأصول تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"⁵.

ويتضح من هذا الحد أن علم الصرف ليس الحدث التغييري الذي يصيب بنية الكلمة وإنما ربما يكون العلم بذلك التغير، أي أنه يبحث سبب التغير وما آلت إليه البيئة اللغوية. ومن هنا يتفق مع ما جاء عند ابن جني في قوله: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس

¹ ابن جني، الخصائص، 487/2

² ابن جني، المنصف، ص33

³ سيبويه، كتاب سيبويه، 424/4

⁴ ينظر: ابن السراج، الأصول، 231/3

⁵ الرضي، شرح الشافية، 1/1

الكلم الثابتة"¹ لذا يقول نهاده موسى ومحمود السمرة إن الصرف: "هو مجموعة القواعد والأصول التي تهدينا إلى معرفة الأوضاع التي تأتي عليها أبنية الكلم"² نجد القدمات يوحدون بين مصطلحي الصرف والتصريف غير أننا نجد من الباحثين المحدثين من فرق بينهما فعبء الصبور شاهين يرى أن "المقصود بالمعنى العلمي هو مدلول الصرف، والمقصود بالمعنى العملي وهو مدلول التصريف"³ ويرى ريمون الطحان أن الصرف يختص بالأسماء المتمكنة، والتصريف يختص بالأفعال المتصرفة"⁴

ولكن لا نرى حرجاً من إطلاق المصطلحين على علم واحد حيث يكمل أحدهما الآخر فعلم الصرف يحوي الإجراءات المادية التي تحول البنية من معنى إلى آخر ويحوي العلم بهذه الإجراءات.

مجال علم الصرف:

ننتقل في تحديد مجال علم الصرف من مقولة ابن جني: التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، فهو يتناول أحوال الكلمة المفردة خارج التركيب، وقسموا هذه الأحوال إلى قسمين هما:

- 1- قسم يتناول تغيرات بنية الكلمة لمعان مختلفة.
 - 2- وقسم يدرس ما يطرأ على الكلمة من تبدلات لا تكون دالة على معان جديدة كالإبدال والإدغام وغيرهما.
- ومن العلماء من أحكم موضوع علم الصرف وبين أقسامه وأطلق على الأول الأبنية وعلى القسم الثاني أحوال الأبنية"⁵

¹ ابن جني، المنصف، ص34

² محمود السمرة، ونهاد موسى، كتاب العربية، نظام البنية الصرفية، ص18

³ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص23

⁴ ينظر: الطحان، ريمون، الألسنية العربية 14/1-15

⁵ الرضي، شرح الشافية، 8/1

غير أننا نجد من أخرج القسم الثاني من مجال علم الصرف لأنه لا يؤدي إلى دلالة على معنى معين يقول كمال بشر: " فعلم الصرف معني أولاً ببيان القيم التي يحملها هذا البناء أو ذاك أو هذا الوزن أو ذاك وهي قيم ليست بالقيم الصورية اللفظية، وإنما هي خواص صرفية يظهر أثرها في التركيب بان يترتب على وجودها معان نحوية معينة"¹.
ويذهب إلى مثل هذا ياسر الملاح حيث يقول إن هذا العلم لا يبحث إلا التغيرات التي تعتري الكلمة إذا دلت على معنى معين، ولذا يجب أن تبحث ضمن النظام الصوتي للغة.
غير أننا لا نجد حرجاً من إدخال القسم الثاني في الدراسات الصرفية تساوفاً مع مصطلحي علم الصرف والتصريف، فالأول العلم بقواعد التغيرات، والثاني العلم بالتغيرات سواء أكانت هذه التغيرات تؤدي إلى معنى جديد أو كانت صورية شكلية فعلم الصرف معني بدراسة البنية الصرفية ووصف أوضاعها وصورها.

مادة علم الصرف

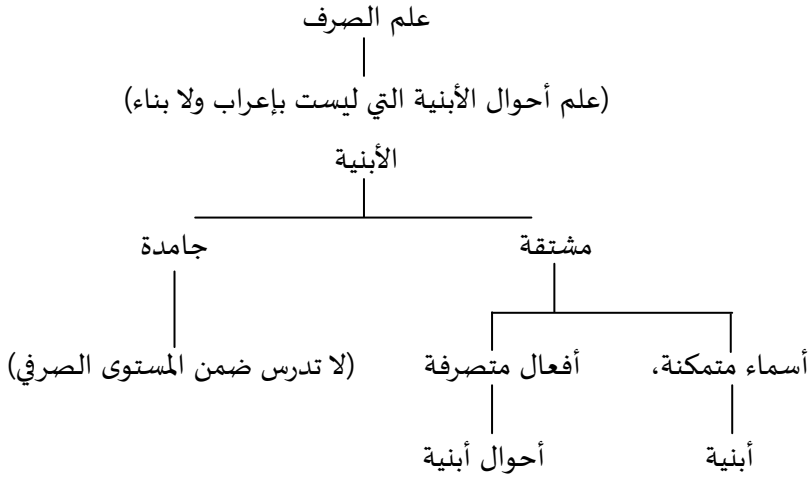
يقول ابن عصفور: "اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء: هي الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كـ "إسماعيل" ونحوه، لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، والأصوات كـ (غاق) ونحوه، لأنها حكاية ما يصوت به، وليس لها أصل معلوم. والحروف، وما شبه بها من الأسماء المتوغلّة في البناء، نحو (من) و (ما) لأنها لا فتقارها بمنزله جزء من الكلمة التي تدخل عليه فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزله"².
ويقول الرضي: "لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها وكذا الأسماء العريقة البناء كمن وما"³.

¹ بشر، كمال، مفهوم علم الصرف، مجلة اللغة العربية، ج25 ص110-131

² ابن عصفور، الممتع في التصريف، 35/3

³ الرضي، شرح الشافية، 8/1

لذا نجد أن موضوع علم الصرف يتحدد في الاسم المتمكن والفعل المتصرف ويخرج من نطاق دائرته الحرف والاسم المبني والفعل الجامد ولكن نرى أن حد علم الصرف يضم في دائرته الأبنية بكليتها، بمعنى أنه يدرس أحوال الأبنية التي ليست بإعراب ولا بناء، فالإعراب والبناء خاص بالمستوى النحوي ولكنه حوى كل الأبنية كما ترى لطيفة النجار الذي مثلته في الشكل الآتي:



أولاً: الميزان الصرفي

يطلق عليه القدامى من علماء اللغة معنى التمثيل يقول ابن جني: "إنما قصد أن تمثل الأسماء والأفعال ليرى أصلها من زائدها، لأنها مما يصرف ويشترك بعضها من بعض والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق لأنها مجهولة الأصل... فالحروف لا تمثل بالفعل، لأنها لا يعرف لها اشتقاق"¹.

ويقول أيضاً: "لو قال لك قائل: ما مثال هل أو قد أو حتى ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألته محالاً، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يمثل، لأنه ليس بمشتق إلا أن تنقلها إلى التسمية بها، فحينئذ يجوز وزنها بالفعل"².

¹ ابن جني، المنصف، ص36

² المرجع نفسه، والصفحة نفسها

نلاحظ من كلام ابن جني أن مصطلح التمثيل يقابل الميزان الصرفي وكلمة الفعل تعادل أحرف الميزان الصرفي الفاء والعين واللام.

فالميزان الصرفي معيار لقياس أبنية الكلمة المشتقة من أسماء وأفعال أما الأسماء الغير متمكنة والأفعال الجامدة والحروف فلا تخضع لهذا المعيار اللغوي ويعرفه أحمد كشك بقوله: " معيار يؤتى به لكي تحدد من خلاله هيئة الكلمة من عدة أمور منها: الحركات والسكنات في الكلمة، ومعرفة الأصلي والزوائد، والمذكور والمحدوف، والمتقدم من حروفها عن ترتيبه الأصلي والمتأخر إلى آخر الرؤى الصرفية التي توضح الصيغة العربية"¹ ويرى الملاح أن الميزان الصرفي يهدف إلى تحقيق غرضين:

- 1- معرفة بنية الكلمة أي هيئة صيغتها سواء أكانت الكلمة صحيحة أم كانت معتلة.
- 2- معرفة أصول كل كلمة من الزوائد الداخلة عليها من حركات أو لواحق²

إن مادة الميزان الصرفي كما وردت في مظان القدماء هي الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة التي لا تقل حروفها الأصول عن ثلاثة أحرف إلا لعله ولا تزيد عن خمسة أحرف، وبما أنهم بنوا قواعدهم في الأعم الأغلب على الاطراد فإن أكثر كلمات العربية ثلاثية الأصول فوضعوا المعيار على ثلاثة أحرف ثم إن أرادوا أن يزنوا الرباعي أو الخماسي زادوا عليه لاما أو لامين. وبما أن اهتمام القدماء كان منصبا على المكون الهيكلي للبنية اللغوية أي على الصوامت فجعلوا الميزان من ثلاثة صوامت (ف، ع، ل) وجعلوا الحركات الصوائت لواحق للصوامت فلم تدخل في المعيار اللغوي على الرغم من أنها تكون شقا رئيسا في المنظومة الصوتية العربية.

ومما يؤخذ على النظرية الصرفية العربية أنها اهتمت بجزء من اللغة، وغضت الطرف عن جزء كبير مثل الحروف والأسماء المبنية والأفعال الجامدة.

¹ كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، ص 19

² الملاح، ياسر، كيف أصبح صرفيا، ص 42-43

وكذلك اعتمدت على نظرية الأصل بمعنى أنها اهتمت بالبنية العميقة للكلمة دون النظر إلى ما يطفو على السطح من الاستعمال الحقيقي، واعتمدت على أصل مفترض بعيد عن الاستعمال اللغوي، ومن ذلك اصطر وازدهر وغير ذلك من البنى التي تتحول عن أصلها المفترض إلى هيكليّة شكلية وبنوية نجمت عن التأثير والتأثير أو التفاعل الصوتي الذي يؤدي إلى المماثلة أو التجانس بين مكونات البيئة الواحدة.

ومن ذلك ما نجده في وزن الأفعال المعتلة مثل قال، يقول، سعى فقد وضعها تحت معيار الأصل، وهذا الأصل يتعارض مع الاستعمال اللغوي

فوزن قال ----- فعل

يقول ----- يفعل

سعى ----- فعل

فالوزن الصرفي بني على الأصل المفترض الموجود في قال --- قَوْل

وفي يقول ----- يَقُول

سعي ----- سَعَى

ثانياً: المقطع الصوتي

تتكون كل لغة من اللغات من مجموعة محدودة من الفونيمات يتألف نسيجها منها. ولمعرفة خصائص تلك الفونيمات أو الأصوات - إن جاز التعبير - فإننا نتوجه شطر علم الأصوات اللغوية الذي يبحثها وفق مستويين:

الأول: يدرسها مفردة مجردة بعيدة عن السياق فيحدد مخارجها وصفاتها من حيث الجهر والهمس والشدة والرخاوة والتفخيم والترقيق وغيرها من الصفات التي تحدد هوية الصوت المفرد

الأخر: مستوى تشكيلي أو تنظيمي أو فونولوجي، فيدرس الأصوات ضمن علاقاتها بما يجاورها من مثلها في السياق الكلامي ويتناول دراسة المقطع من حيث تحديد النسيج البنيوي للغة المدروسة.

لقد عكف اللغويون المحدثون على دراسة المقطع من حيث مفهومه وأشكاله وأهميته لإغفال كتب القدماء عنه على الرغم من عثور البحث على اصطلاحه وبعض أنواعه عند الفارابي حيث يقول: "المقطع كل حرف غير مصوت أتبع به صوت قصير قرن به، فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرف المتحرك، من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع به صوت أصلاً وهو يمكن أن يقرن به، فإنهم يسمونه الحرف الساكن، وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويلاً فإننا نسميه المقطع الطويل"¹

ونلاحظ أن الفارابي تحدث في عباراته السابقة عن مكونات المقطع من صوامت وصوائت، وتحدث عن كمية المقطع من حيث القصر والطول أما المحدثون فقد تباينت آراؤهم اتجاه المقطع حسب نظرهم إليه، فيعرفه إبراهيم أنيس بقوله "عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة، مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة"².

ويعرفه عبد الصبور شاهين بقوله "تأليف صوتي بسيط تتكون منه واحداً أو أكثر كلمات اللغة، متفق مع إيقاع التنفس الطبيعي ومع نظام اللغة في صوغ مفرداتها"³. ويرى ماريو باي أن "المقطع syllabe عبارة عن قمة إسماع peak of sonority غالباً ما تكون صوت علة، مضافاً إليها في أصوات أخرى"⁴.

وهناك من يعرفه بأنه أصغر وحدة تركيبية، أو أصغر كتلة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم، ويتألف من عدد من الصوامت والصوائت مصحوبة بظواهر صوتية أخرى كالنبر والتنغيم"⁵.

¹ الفارابي، كتاب الموسيقى الكبير، 1075

² أنيس، إبراهيم، موسيقى الشعر، ص147

³ شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص25

⁴ باي، ماريو، أسس علم اللغة، ص96

⁵ حسام الدين، كريم، أصول تراثية في علم اللغة، ص181، (ص) تعني صوتاً صامتاً، ويقابلها في الإنجليزية

c، (ح) تعني صوتاً صائتاً، ويقابلها في الإنجليزية v

ولتمثيل ذلك تقول إن (كَتَبَ) مكونة من ستة فونيمات مقسمة على ثلاث وحدات نطقية $ka + ta + ba$ فلذلك تكون الكاف وحركتها وحدة نطقية يستطيع أن يقف عليها الناطق ويستريح فينطق بعد ذلك التاء وحركتها وهكذا. ويمكن أن نعرف المقطع بأنه وحدة صوتية تتكون من فونيمين (صامت يليه صائت) على الأقل ضمن ترتيب يقبل به نظام اللغة.

أنواع المقاطع في العربية

1- الكمية: تقسم المقاطع حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

أ- المقطع القصير (ص * ح) فهو لا يزيد على صوتين $ka/ta/ba$
ب- المقطع المتوسط (ص ح ص) و (ص ح ح) فهو لا يزيد على ثلاثة أصوات مثل
 maa و min

ت- المقطع الطويل (ص ح ح ص) و (ص ح ص ص) و (ص ح ح ص ص) لذا نجده
يزيد على ثلاثة أصوات أو ثلاثة أصوات القمة فيه صائت طويل مثل $daal/iin$ و
 $raadd$ و $mus/ta/qarr$ ¹

2- من حيث النهاية: تقسم المقاطع العربية من حيث نهاياتها إلى قسمين:

أ- المقطع المفتوح: ويعرف بأنه المقطع الذي لا يشمل على خاتمة code أي أنه ينتهي بحركة قصيرة أو طويلة.
ب- المقطع المغلق: وهو الذي يشتمل على خاتمة.²

ولكل لغة نظامها المقطعي الخاص بها الذي يميزها عن غيرها، واللغة العربية يتجلى نظامها المقطعي بناء على قيمها وقوانينها الصوتية التي تعمل على توجيه البنية المقطعية، وبناء على ما تقدم فإن النسيج البنيوي للغة العربية يتقوّل في الأشكال المقطعية الآتية:

1- المقطع القصير المفتوح أو الثنائي القصير المفتوح ويتكون من (صامت + حركة قصيرة)

¹ ينظر: مصلوح، سعد، دراسة السمع والكلام، ص 276-277

² ينظر: النوري، محمد جواد، علم الأصوات العربية، ص 40

2- المقطع المتوسط وله صورتان الأولى يكون فيها مفتوحا ويتكون من صامت + حركة طويلة مثل ما maa والأخرى: يكون فيها مغلقا ويتكون من (صامت + حركة قصيرة + صامت) مثل من man.

3- المقطع الطويل المغلق: ويتكون من (صامت + حركة طويلة + صامت) مثل كلمة قال qaal في حالة الوقف.

4- المقطع الطويل مزدوج الإغلاق ويتكون من (صامت + حركة قصيرة + صامتين) مثل كلمة قلت (qult) في حالة الوقف.

5- المقطع بالغ الطول المزدوج الإغلاق: ويتكون من (صامت + حركة طويلة + صامتين) مثل المقطع في كلمة جادّ (d3aadd)¹.

والمتتبع للنسيج المقطعي للبنية العربية يجد المقاطع الثلاثة الأولى أكثر دورانا ووقوعها في العربية غير مشروط، في حين أن المقاطع الثلاثة الأخيرة أقل دورانا ووقوعها مشروط، فالمقطع الثالث مكروه ويقع في آخر الكلام في حالة الوقف مثل باب baab أو أن يكون الحد الثاني وهو الصوت الصحيح الأخير مكررا في المقطع الذي يليه وذلك كما في الأنماط الآتية:

ولا الضالين wa/lad/daal/liin

دابّة daab/ba/tun

ومع أنه جائز في ظل هذين الشرطين إلا أنه مقطع مكروه في العربية²

والمقطع الرابع نادر جدا لا يكاد يوجد إلا في أواخر الكلمات الساكنة الوسط في حالة

الوقف عليها مثل بنت (bint)

أما المقطع الأخير فقد أهمله كثير من اللغويين ولم يحفلوا به.³

¹ ينظر: أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص21، 23؛ ومالبرج، برتيل، علم الأصوات، ص166، وحسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، 173-172 وعبيده، داوود، دراسات في علم الأصوات، 107-108

² ينظر: عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، ص109

³ ينظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص164، وحسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص140

الخصائص البنيوية للمقطع العربي

- يمكننا أن نستخلص مما سبق مجموعة من الخصائص البنيوية التي تميز المقطع العربي
- 1- يبدأ المقطع العربي بصامت فلا تبدأ الكلمة العربية بحركة، وما نادى به تمام حسان وسمير استيتية من إمكانية ورود المقطع (ح ص) أي أن يبدأ بحركة في حالة همزة الوصل غير وارد في العربية. يقول الأول في شأن المقطع (ح ص): "القاعدة في تمييز هذا المقطع أنه يوجد في بداية كل ما بدئ بهمزة وصل"¹.
 - ويقول الأخير "أن تصبح همزة الوصل همزة قطع عند البدء بها ليست ضربة لازب إذ يمكن أن تتحقق فتصبح همزة قطع، ويمكن أن تبقى على حالها حركة لا صامتا"².
 - 2- لا يبدأ المقطع العربي بصامتين في أوله وهو ما أطلق عليه العنقود الفونيمي .
 - 3- تميل اللغة العربية عادة في مقاطعها إلى المقاطع الساكنة أي المغلقة، ويقل فيها توالي المقاطع القصيرة.
 - 4- لا يمكن أن يقوم الصامت بوظيفة النواة المقطعية، فهو يشغل دائما مركز الهامش، أو يشغل المطلع والهامش بعكس الحركة التي لا تكون إلا قمة مقطوعها³.

بين الميزان الصرفي والمقطع الصوتي

من خلال المادة السابقة نلاحظ فروقا جوهرية بين الميزان الصرفي والمقطع الصوتي، حيث أن الأول يعتمد على فكرة الأصل أي الأصل المفترض وليس المستعمل، في حين يعتمد المقطع الصوتي على المستعمل المنطوق.

من هنا نجد الميزان الصرفي حين وزن كلمة مثل قال ---- فعل فانه يساوي بين الألف وهي حركة طويلة (aa) وبين الواو في قول وهي نصف حركة تختلف عن الحركة في الطبقة

¹ حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص132

² ستيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الحسن البصري، مجلة كلية الدراسات العربية، ع8

³ ينظر: مالبرج، برتيل، علم الأصوات، ص167-168، وأنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، 162-164.

ومصلوح، سعد، دراسة السمع والكلام ص273

الإنتاجية وكذلك في الوظيفة فهي من ناحية الوظيفة تقوم بدور الصامت مع أنه ينقصها بعض الخصائص الفوناتيكية حيث تنتج عن طريق التضييق الذي لا يصل إلى الاحتكاك الذي يقرها من الصوامت. فقد ساوى الميزان الصرفي بين الواو اللينة التي تعتبر حرفا صحيحا وبين الألف التي هي حرف مد. (أي حركة طويلة).

لقد حدث خلط لدى القدماء في رؤية حروف العلة "الواو والياء والألف" عند الصرفيين أساسه اختلاف مسارات الواو والياء فمن خصها بالعلة فقد أخطأ لأن استخدامها يثبت غير ذلك فقد يستخدمان حركتين طويلتين في مثل يدعو ويرمي وقد يستخدمان حرفين صحيحين يحملان الحركة ونبدأ بهما المقطع في مثل كلمتي ولد وولد فالواو الأولى لا تتساق مع واو يدعو والياء الأولى لا تتساق مع ياء يرمي الأخيرة.

ويرى أحمد كشك "أن الوزن الصرفي من عمل الصرفيين فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بفكرتهم عند حدود الدرس الصرفي، تلك الفكرة التي تربط الدراسة الصرفية عندهم بمجموعة معينة من الكلمات وهي في عرفهم الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة"¹. ومن هنا نجده يخرج من تعامله المبنيات كالضمائر وأسماء الشرط والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال والأفعال الجامدة والحروف، فهو يستطيع أن يزن كلمة مثل قال -- وقائل، ولكن لا يستطيع أن يزن حرف الجر على أو الفعل: (نعم) أو (ليس)، لأنه يعتمد على فكرة الأصل.

أما الميزان المقطعي فكل قطاعات اللغة صالحة للدراسة لا يستثنى منها شيئا انطلاقا من مقاطعها الصوتية فكلمة مثل (عن) ميزانها المقطعي can (ص ح ص) ومثلها لم ومثلها هل والفعل ليس lay/sa مكون من مقطعين صوتيين وهكذا: ص ح ص وص ح.

ومن الفروقات الجوهرية بين الميزانين، أن الميزان الصرفي في تعامله مع الأصول يولد صعوبة لدى الناشئة في تعليم اللغة حيث يساوي في الوزن بين نام وباع وذهب فهي عنده

¹ كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، ص 25

(فعل) في حين نجد الميزان المقطعي يختلف عما جاء به الميزان والمقاطع الصوتية توضح ذلك

الكلمة	الميزان الصرفي	الميزان المقطعي
قال	فعل	qaa/la
باع	فعل	daa/ca
ذهب	فعل	&a/ha/ba

نلاحظ التوافق في المقاطع بين قال وباع واختلاف في المقاطع بينهما وبين ذهب التي ساوى الميزان بينهما، لقد وحد الميزان الصرفي بين الأفعال المعتلة وبين الصحيحة في وزن الماضي في وزن واحد والجدول الآتي يبين ذلك

الكلمة	الميزان الصرفي	المقطع الصوتي	الوزن الصوتي
قال	فعل	qaa/la	faa/la
باع	فعل	baa/ca	faa/la
نزل	فعل	na/za/la	fa/ca/la
سعى	فعل	sa/caa	fa/caa
دعا	فعل	da/caa	fa/caa

ومن التغيرات الواضحة في اسم المفعول من الفعل الأجوف والناقص فإننا نلاحظ التغيرات الآتية

الكلمة	المفعول	الصيغة	الوزن
رضي	مفعول	مرضي	man/diy/yun
قال	مفعول	مقول	ma/quu/lun
باع	مفعول	مبيع	ma/bii/cun

غير أننا نجد الميزان الصرفي يوحد وزن الكلمات السابقة في اسم المفعول من قتل (مقتول) --- مفعول maf /cuu/luu

ومن مقارنة المقاطع الصوتية نجد الفرق البين الواضح في نوعية المقاطع الصوتية وعددها بين المعتل والصحيح. من الملاحظ أن الميزان الصوتي لا يتعامل بحساب الحروف وإنما يتعامل بحساب المقاطع أما الميزان الصرفي فينظر إلى التحول نظرة كمية ومن الأمثلة على ذلك تحويل صيغة الماضي إلى المضارع فإنه يضيف إليه أحد أحرف المضارعة فالإضافة كمية على النحو التالي

yaq/ty/lu	ي + فعل	يقتل	قتل
>aq/ty/lu	+ فعل	اقتل	
naq/yu/lu	ن+فعل	نقتل	
taq/tu/lu	ت+فعل	تقتل	

فالفرق بين مقاطع قتل ويقتل فرق نوعي ليس كمي كما في الميزان الصرفي. ونجد أن الميزان الصرفي وحد بين المضارع الأجوف والمضارع الصحيح مع اختلاف حركة العين كما يأتي

ya/naa/mu	يفعل	ينام
ya/bii/cu	يفعل	يبيع
ya/quu/lu	يفعل	يقول
yak/tu/bu	يفعل	يكتب
yaf/ha/mu	يفعل	يفهم

نلاحظ الفرق في نوع المقاطع في مضارع المعتل حيث تتكون من (ص ح + ص ح + ص ح) في حين نجد أنها في الصحيح تتكون من (ص ح ص + ص ح + ص ح) لذا نجد أن المقطع الصوتي أكثر واقعية في تمثيل المنطوق من الميزان الصرفي ومن الأمور التي يجلبها المقطع الصوتي ظاهرة القلب المكاني حيث يقوم الميزان الصرفي بوزنها على الأصل المفترض في ذهنية الصرفي. ومن ذلك كلمة ناء الذي يرى الصرفيون أن أصلها المفترض (نأى) ثم تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وقيل إن لام الكلمة ياء

تقدمت على عين الكلمة الهمزة فأصبحت الكلمة نياء وتحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفا فأصبحت الكلمة ناء.

إن هذه الصيرورة لمسارات البنية السابقة أوقعت الصرفيين في خطأ من جهتين:

الأولى: عدم تفسيرهم لماذا تقدمت الياء على عين الكلمة

الأخرى: أن الياء عندما تحركت وفتح ما قبلها في نظرهم قلبت إلى ألف وهذا لا يتفق مع الدرس الصوتي الحديث الذي يرى أن نصف الحركة تسقط إذا وقعت بين حركتين قصيرتين بقول بكوش: "تسقط الواو والياء بين حركتين قصيرتين"¹ ومن خلال صيرورة الكلمة بعد النقل يصبح وزنها (فعل) وإذا قارنا وزنها الصرفي في الميزان المقطعي نجد فرقاً واضحاً لأن الأول اعتمد على أصل مفترض والثاني اعتمد على بنية مستعملة.

الوزن الصرفي المقطع الصوتي

ناء---فعل naa/>a فال

فالوزن المقطعي يتماشى مع إيقاع البنية

ومن الكلمات التي وقع فيها قلب مكاني عند الصرفيين كلمة (أيس) حيث يرون أن أصل الكلمة (يأس) وقد استدلوا على القلب من ثبوت الياء التي لم تخضع للقانون الصرفي الذي صنعه الصرفيون وهو أن الياء إذا تحركت وفتح ما قبلها قلبت ألفا وفي أيس تحركت الياء وفتح ما قبلها ولم تقلب ألفا، ففي رأينا أن عدم خضوعها إلى المعيار الذي صنعه الصرفيون هو الذي سار بهم إلى وجود قلب مكاني، وساقهم هذا إلى وزنها على الأصل مع تنقل في حروف الميزان فأصبح وزنها (عفل) وهذا يتنافى مع إيقاع البنية، فلماذا لا يتساقق الوزن مع المقاطع الصوتية للكلمة وهي كالاتي:

أيس >a/yi/sa

fa/ci/la

¹ بكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص54

فالوزن المقطعي أكثر تناغما مع الاستعمال من جهة، ومع إيقاع البنية من جهة أخرى. ومن الأمور اللافتة للنظر أن الصرفيين أوقعوا بنية المفرد على بنية الجمع دون أن يراعوا النقلات الصرفية، وخير مثال على ذلك كلمة (آبار) الذي ذهب الصرفيون إلى أنها تحوي قلبا مكانيا لأن مفردها (بئر) على وزن فعل فعندما جمعت قدمت الهمزة التي هي عين الكلمة على الفاء فاجتمع همزتان الأولى متحركة والثاني ساكنة فقلبت الثانية إلى حرف مد و المسار الآتي يوضح ما ذهب إليه الصرفيون:

بئر آبار أبار آبار

إن هذه الصيرورة التي أوقعت البنية تحت سطوة أصل مفترض لا يقبله العقل، وكذلك إن النقلة الصرفية من المفرد إلى الجمع ليس بالضرورة أن توقع أصل المفرد على الجمع لأن الصيغتين مختلفتان.

إن ما حدث في كلمة آبار وما شاكلها لا يتقبله العقل، فلماذا لا تكون (آبار) فخفت الهمزة التي هي عين الفعل؟

إن الوزن الصرفي لهذه البنية هو (أفعال) وهذا الوزن لا يتماشى مع إيقاع البنية لأنه بني على أصل مفترض. أما الوزن المقطعي فهو كالآتي:

آبار >aa/baa/ru

faa/caa/lu

فلوقارناها بأصول الميزان فهي على وزن فاعل فهذا الوزن يتماشى مع إيقاع الكلمة. وهناك كلمة أشياء التي أجهدت عقول النحويين والصرفيين فذهبوا منها مذاهب شتى، ويرون أنها من من قبيل الكلمات التي حدث فيها قلب مكاني، لأنها وردت في الآية الكريمة "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم"¹ وقد وردت ممنوعة من الصرف، وبما أن معايير النحو لا تمنع هذه الهيئة من الصرف ذهبوا إلى البحث عن العلة، فأجهدوا أنفسهم في سياق القلب المكاني؛ ليخضعوا البنية إلى سطوة القاعدة النحوية، فصارت الكلمة على النحو الآتي:

¹ المائدة: 101

شيئاء ---- أشياء تقدمت لام الكلمة وهي الهمزة على الشين وبما أنها كانت ممنوعة من الصرف في الأصل لأنها على وزن (فعلاء) فمضت ممنوعة من الصرف بعد القلب فأصبح وزنها بعد القلب (لفعاء). والناظر في هذا الوزن يجده لا يتوافق مع إيقاع البنية. ولو قمنا بوزنها حسب المقاطع الصوتية لوجدناها تتكون من المقاطع الآتية:

أشياء >a^v s /yaa/>u

وهذه المقاطع تمثل البنية خير تمثيل ويجعلنا قادرين على فهم البنية المستعملة بعيدا عن افتراضات تجهد العقل.

ونتفق مع أحمد كشك في تخريجه لكلمة أشياء حيث عزا سبب منعها من الصرف إلى توالي المقاطع المتوسطة في السلسلة الكلامية المنطوقة حيث يقول: " إن تبرير منع الصرف بناء على ظن القلب المكاني تبرير أراه بعيدا وغير معقول، لأن منع الصرف في هذه الكلمة قضية لها مبررها الصوتي الذي يرتبط بتصوير مقطعي خاص لو اختلف ما تحققت الظاهرة، ترى ماذا يحدث لكلمة أشياء لو جاءت منونة في الآية الكريمة، أننا نكون بذلك قد والينا بين المقاطع المتوسطة التالية:

لوا - عن - أش - يا - ئن - إن - تب وهي تساوي

ص ح ح + ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ح

ويقوم التنوين بقطع سلسلة المقاطع المتوسطة فيتحول المقطع الخامس إلى مقطع قصير (ء) ص ح، وبهذا يكون عدم التنوين وسيلة صوتية ندراً بها ما يسمى بالتوالي المكروه.¹

لذا نرى من خلال هذه الظواهر المدروسة أن المقطع الصوتي أكثر قابلية لتمثيل المنطوق من الميزان الصرفي، ولو أردنا أن ننشر لغتنا الحية لتصبح لغة عالمية ويتعلمها غير الناطقين بها، نجد المقطع الصوتي أكثر سهولة في سرعة فهمها، وانتشارها لدى غير

¹ ينظر: كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، ص 47-48

الناطقين بها، لأن هؤلاء يهتمهم الاستعمال اللغوي ولا تعنيهم الأصول المفترضة، علاوة على ذلك فإننا نستطيع حسب الأبجدية الصوتية أن ندخل العربية إلى الحاسوب، ومن خلال البنى المقطعية يستطيع غير الناطقين بها من تحديد مقاطع البنية حسب مقاطعها الصوتية الممثلة للمنطوق. إضافة إلى أن المقطع الصوتي لا يستثنى من دائرته أي منطوق سواء أكان مبنياً أم جامداً أم حرفاً... الخ

ويبقى الباب مفتوحاً أمام الآخرين ممن يغارون على هذه اللغة، لغة القرآن الكريم التي حباها الله عز وجل من الضياع وحفظها من النقص والعبث بها، وبعد، فما هذه الدراسة إلا وجهة نظر تحتمل الصواب والخطأ، فإن أصبت فمن الله فهو من يسدد البصيرة إلى ما يحب ويرضى، وإن أخطأت فمن نفسي فحسبها أجر المحاولة.

ببليوغرافيا:

- 1- القرآن الكريم
- 2- أنيس، إبراهيم. الأصوات العربية. ط4. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1990.
- 3- - موسيقى الشعر. ط4. القاهرة: دار النهضة، 1972.
- 4- باي، ماريو. أسس علم اللغة. ترجمة أحمد مختار عمر. القاهرة: عالم الكتب، 1983.
- 5- بشر، كمال. مفهوم علم الصرف. مجلة اللغة العربية ج25. ص110-130.
- 6- يكوش، الطيب. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. تونس: نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم عبد الله، 1987.
- 7- ابن جني، ابو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. ط3. بيروت: عالم الكتب، 1983.
- 8- - المنصف. تحقيق وتعليق: محمد عبد القادر أمجد عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1999.
- 9- حسام الدين، كريم. أصول تراثية في علم اللغة. القاهرة، 1985.
- 10- حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة. المغرب: الدار البيضاء، 1979.
- 11- الرضي، الاستريادي. شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محي الدين عبد الحميد وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1975م.
- 12- ستيتية، سمير. تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الحسن البصري. مجلة كلية الدراسات العربية، ع8.
- 13- ابن السراج. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفثلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985.
- 14- سيويوه. كتاب سيويوه. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: عالم الكتب والطباعة والنشر، 1966.
- 15- شاهين، عبد الصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980.

- 16- القراءات القرآنية في ظهور علم الفقه الحديث. القاهرة: دار القلم، 1966.
- 17- الطحان، ريمون. الألسنة العربية. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1972.
- 18- عباينة، يحيى. دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية. عمان: دار الشروق، 2000.
- 19- عبده، داود. دراسات في علم أصوات العربية. الكويت: مؤسسة الصباح، 1970.
- 20- ابن عصفور. الممتع في التصريف. ط3. تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1978.
- 21- الفارابي، أبو نصر. الموسيقى الكبير. تحقيق: عطاس عبد الملك خشيبه. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.ت.
- 22- كشك، أحمد. من وظائف الصوت اللغوي. القاهرة: دن، 1983.
- 23- مالبرج، برئيل. علم الأصوات. تعريب: عبد الصبور شاهين. القاهرة: دن، 1983.
- 24- مصلوح، سعد. دراسة السمع والكلام. القاهرة: دن، 1980.
- 25- الملاح، ياسر. كيف تصبح صرфия؟ فلسطين: دار الطيب للطباعة والنشر، 2004.
- 26- النوري، محمد جواد. علم أصوات العربية. عمان: منشورات القدس المفتوحة، 1997.